

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد الوطني

- دراسة حالة الجزائر -

ليلي بن كعكع*

ملخص :

نظرا لأهمية المشروعات الصغيرة وكفاءتها في معالجة مختلف المتغيرات التي تواجه الاقتصاد الوطني أخذت معظم الدول النامية تركيز جهودها عليها خلال السنوات الأخيرة، وقد جاءت هذه الدراسة لتتجمل جهود دولة الجزائر خاصة في زيادة تشجيعها لإقامة وإنشاء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تحسين المناخ الاستثماري لهذا القطاع، كما تهدف الدراسة إلى توضيح الدور الحيوي والهام الذي يلعبه تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ذلك أنها من أهم الركائز المعتمد عليها في محاربة الفقر والبطالة من خلال توفير مناصب الشغل، واستيعاب حجم كبير من العمالة، وزيادة حجم الإستثمار، والمساهمة في الناتج الداخلي والزيادة في القيمة المضافة.

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز اقتصاد الجزائر، وذلك من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرين وللتأكد من طبيعة هذه العلاقة ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتبيان أهميتها في توفير مناصب الشغل والحد من مشكلة البطالة بالجزائر خاصة بالنسبة لفئة الشباب وكذا قدرتها على رفع الكفاءة الإنتاجية، ثم الانتقال لتقاسم مختلف الجوانب الإحصائية المتعلقة بهذا القطاع من خلال إبراز وضعية هذه المؤسسات في الجزائر من حيث توزيعها حسب الطبيعة القانونية والمنطقة ... وتطور تعدادها بالإضافة إلى تطور مناصب الشغل فيها ومدى تطور مساهمتها في الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة.

وأخيرا الخروج بتوصيات من شأنها أن تزيد في درجة الاهتمام بأهم السياسات والتدابير التي على الدولة إتباعها للنهوض بهذا القطاع والحد من مختلف المشاكل وتذليل كافة المعوقات التي تواجه كمشكل العقار والتمويل.

الكلمات المفتاحية : المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البطالة، الاقتصاد الوطني، القيمة المضافة، الجزائر.

تصنيف JEL: H32، E24، A19، D46، N17.

The Role Of SMEs In Boosting The National Economy

- Case Study Of Algeria-

Abstract:

Due to the importance of small projects and their efficiency in addressing the various variables facing the national economy, most of the developing countries have focused their efforts on them in recent years, and this study is to translate the efforts

* دكتوراه، مخبر (L.A.P.D.E.C) - جامعة معسكر -، الجزائر، lindamanagement@hotmail.fr

of the Algerian State in particular to further encourage the establishment and establishment of the small enterprise sector And to work to improve the investment climate of this sector, and the study aims to clarify the vital and important role played by the development of small and medium enterprises in the Algerian economy, as it is one of the most important pillars in the fight against poverty and unemployment through the provision of jobs, Absorb a large volume of employment, increase the volume of investment, contribute to domestic output and increase value added.

The problem of the study was to determine the role of small and medium-sized enterprises in strengthening the economy of Algeria, by studying the nature of the relationship between the two variables and to ascertain the nature of this relationship and to achieve the objectives of this study was based on the descriptive and analytical approach by identifying what projects Small and medium size and indicate its importance in the provision of jobs and reduce the problem of unemployment in Algeria, especially for the youth group as well as its ability to raise productive efficiency, and then move to provide various statistical aspects related to this sector by highlighting the status of these institutions in Algeria in terms of Distribution by legal nature and region... The census was developed in addition to the development of their jobs, the evolution of their contribution to the national economy and the creation of value added.

Finally, recommendations that would increase the degree of attention to the most important policies and measures that the State should follow to promote this sector, reduce the various problems and overcome all the obstacles it faces such as the problem of real estate and finance .

Keywords: small and medium enterprises, unemployment, national economy, value added, Algeria.

JEL Classification: H32, E24 ,A19 ,D46 ,N17.

لقيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا واهتماما بالغاً في العديد من الدول باعتبارها من أهم الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي لتمييزها بسرعة انشائها ودورها الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ونأخذ على سبيل المثال دولة الجزائر التي أضحت كغيرها من الدول تعمل على تطوير هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتُشجّع إقامتها منذ انتقالها إلى مرحلة اقتصاد السوق التي تزامنت مع برامج الإصلاح الاقتصادي مع بداية التسعينات، حيث تعتبر هذه المشاريع منطلقاً أساسياً لزيادة طاقتها الانتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة بها من ناحية أخرى من خلال تقديم العون والمساعدة بمختلف السبل ووفق الإمكانيات المتاحة، بالإضافة إلى قدرة هذه المشروعات على استيعاب القوى العاملة، و تشجيع تطوير مختلف المهارات الإدارية، الفنية، الإنتاجية والتسويقية، وذلك عن طريق فتح مجال أوسع أمام المبادرات الفردية وتوظيفها، ما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

هذا ويتجه الواقع الجزائري في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، فالجزائر بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف الميادين يُظهران بجلاء أن هذا القطاع يمثل قطاعاً هاماً يتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لدولة الجزائر ليصبح اقتصاداً قوياً ومتيناً، ومن هنا فقد أضحت من الضروري زيادة الاهتمام بهذه المشروعات وتذليل كافة الصعوبات التي قد تواجهها لزيادة دورها في تعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني.

- مشكلة الدراسة:

أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها تحتل مكانة هامة في سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل والحد من البطالة والفقر، فهي تعتبر قطاعاً حيويًا في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والإسراع في الدخول إلى اقتصاد السوق، وقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة إشكالية حقيقية تتعلق بمكانة وأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الفعال الذي يمكن أن تلعبه هذه المشاريع في تعزيز اقتصاد الدولة الجزائرية في طريق التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، وعليه يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة كما يلي: **ما هو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز**

الاقتصاد الوطني بالجزائر؟

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

- ماهي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، و ماهي معايير تصنيفها؟
- فيم تكمن أهمية هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما طبيعة العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الجزائري؟
- ماهي الصعوبات والعراقيل التي تعيق ترقية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كون المشروعات الصغيرة والمتوسطة يُعد موضوع الساعة على الساحة الاقتصادية في الجزائر، وهو يمثل مساهمة عملية في إطار التوجه الجديد للدولة في مجال البحث عن بدائل اقتصادية للبتروال للوصول إلى الرفاه الاقتصادي.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف بشكل أكبر على الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتبسيط الضوء على العلاقة التي تربطها بالحيط الاقتصادي، من خلال إبراز المكانة التي أصبحت تحتلها فيه وفي التنمية بصفة عامة، كما سنحاول من خلال هذه الدراسة إظهار واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر و دورها في تنمية اقتصادها الوطني، مع محاولة التعرف على مختلف العراقيل والصعوبات التي تواجه هذا القطاع.

2. محتوى الدراسة

وستتطرق في هذا الجزء إلى:

- الدراسات السابقة:

نظرا للأهمية التي يحتلها موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في تعزيز الاقتصاد الوطني فلقد تم تناوله من قبل العديد من الدراسات والتي اختلفت في معالجتها لجوانب هذا الموضوع وتحليلها له، ومن بين أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دراسة زيدان رامي، بعنوان: (تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في سورية، 2009): وقد نُفذت الدراسة على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من 1970-2001، وبحث في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول. كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة وأن جزءاً منها مهدد بالانحيار في ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

- دراسة عبد الله خبايا، بعنوان: (الصناعات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، 2013): وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق عرض التجربة الجزائرية في مجال الترقية والدعم، كما حاولت الدراسة تبيان أهم الإجراءات المتخذة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مع محاولة ذكر بعض التجارب الدولية في هذا المجال، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون كحل بديل أو سياسة مكمل لسياسة الصناعات الكبيرة في مختلف البلدان النامية .

- دراسة ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، بعنوان: (قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الواقع والتحديات، 2018): وقد هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع استعراض لأهم المعوقات التي تحول دون ترقيته في ظل التحيات الراهنة، وقد أوضحت الدراسة أن هذا القطاع يعتبر رافدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمته الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي وقدرته الكبيرة على امتصاص اليد العاملة؛ في حين أنه لا يخلو من المشاكل والعراقيل خاصة تلك التي تتعلق بالتمويل والعراقيل الإدارية والتسويقية، وقد أوصت الدراسة بضرورة التغلب على هذه العراقيل وذلك من خلال السعي للاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال من أجل توفير المناخ الملائم لنمو وتطور هذه المؤسسات وتفعيل دورها أكثر في الاقتصاد الوطني.

- دراسة Babu, J.S بعنوان: (Role & Functions of Micro Small and Medium Enterprises- Development Organisation, 2008): وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ووظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير، حيث شملت عينة الدراسة 60 مكتب و 21 مركز مستقل لتطوير المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالهند، تعمل هذه المكاتب والمراكز جاهدة على تقديم جملة من الخدمات الاقتصادية وتعزيز الروابط مع الحكومات المركزية في مجال التنمية في تشيناي، دلهي، كولكاتا ومومباي، وقد أشارت النتائج إلى وجود تسهيلات لرفع الكفاءة التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما أدى إلى تحسين الجودة والبنية التحتية ومنه تطور وتنسيق السياسات والبرامج لتطوير هذا القطاع، ما انعكس على ارتفاع مستوى التنمية بالمدن المذكورة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية.

- دراسة Adejuyigbe, and al بعنوان: (A Study of Small- and Medium-Scale Industrial Development in Ondo State, Nigeria, University of Technology Akure, Ondo State, Nigeria, 2010):

والتي هدفت إلى دراسة كيفية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة أوندو في نيجيريا، كما سعت إلى التعرف على دوره هذه الصناعات بالمنطقة المذكورة في تعزيز التنمية، وقد تكونت عينة الدراسة من 50 منشأة صغيرة ومتوسطة، ولقد أوضحت غالبية النتائج إسهام هذه الصناعات في تحسين مستويات المعيشة إلى حد كبير بمنطقة أوندو.

- دراسة James A. Wilcox بعنوان: (The Increasing Importance of Credit Unions in Small Business Lending, Study of Business Administration, from the United States government,, 2011)

ولقد هدفت إلى إلقاء الضوء على الاختلافات بين إقراض كل من البنوك والاتحادات الائتمانية للأعمال الصغيرة ودعمها، ولقد تم تطبيق الدراسة على الأعمال التجارية الصغيرة التي تستند في تمويلها على البنوك التجارية وكذا الأعمال التي تستند في تمويلها على الاتحادات الائتمانية، ولقد أظهرت النتائج أن هذه الأخيرة تميل لتعويض الانخفاض الجزئي في القروض التجارية بالبنوك، حيث حصة الاتحادات متزايدة ما يشير إلى أنها أكثر أهمية للأعمال الصغيرة التي تميل إلى الاقتراض منها ما يساعدها في تنوع أعمالها وازديادها، وبالتالي تشغيل الأيدي العاملة والمساهمة في الحد من البطالة.

الإطار النظري للدراسة

➤ معايير تعريف وتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة: إن أهم ما يواجه الباحث عند دراسته للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود تعريف دقيق وموحد لهذا النوع من المشروعات، حيث تختلف التعاريف سواء داخل الدولة الواحدة أو ضمن الدول باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها ومستوى تطورها وتقدمها الفني. إذ لابد من لفت الانتباه الى الطبيعة الهيكلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف بيناتها ووجهات نظر الاقتصاديين إليها، بالإضافة إلى مجموعة من المقاييس والمعايير النازمة التي قد تساعد في الوصول إلى مفهوم مشترك نسبيا للمشروعات، منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي:

- المعايير الكمية Quantitative Criteria: والتي تهتم بتصنيف المشروعات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة وقيمة الأصول (رأس المال ورقم الأعمال ومقدار القيمة المضافة ومجموع الميزانية السنوية).

- المعايير النوعية **Qualitative Criteria**: والتي تهتم بتصنيف المشروعات بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية مثل نمط الإدارة والملكية والتقنية المستخدمة، وتضم (المعيار القانوني، المعيار التنظيمي، الاستقلالية، ومعيار حصتها في السوق). (بريش، 2007، ص61)

➤ تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

كما تمت الإشارة إليه فلقد تم بذل جهود كبيرة لتقديم تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Small Businesses) وذلك بالاعتماد على جملة من المعايير، ونذكر من بين هذه التعاريف ما يلي: (سليمان، 2016، ص2)

- يعرف البنك الدولي (BM): "المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا، وتعتبر المنشأة مصغرة إذا كانت توظف أقل من 10 عمال، وصغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملا، وتعتبر المنشأة متوسطة إذا كانت توظف أقل من 300 عامل" (Ayyaganiand, 2003, p03)، وتُعرف أيضا اللجنة الأوروبية: "المؤسسة الصغيرة على أنها هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا باستقلاليته"، وتُعرف منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون عملهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالا وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة، ويضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا". كما تُعرفها لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية أنها: "المشروعات التي تعتمد على استقلالية الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع وتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع". في حين عرفها الاتحاد الأوروبي كما يلي: "المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال، أما المؤسسات الصغيرة من 10-99 عامل، أما المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا".

في حين عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية (UNIDO) بالاعتماد على معيار اليد العاملة المؤسسات الصغيرة على أنها: " تلك المؤسسة التي ينشط بها ما بين 15 و 19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تُشغل ما بين 20 و 99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة هي التي يعمل بها أكثر من 100 عامل" (عمر، 2003، ص 02). وحسب المشرع الجزائري، فيتم اعتماد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو التعريف الوارد في 02/17 المؤرخ في 2017/01/10، والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي ينص على مايلي: " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تُشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملايين دينار جزائري، أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية

مليار دينار جزائري، وهي تحترم معيار الاستقلالية". ويمكن تلخيص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي: (الجريدة الرسمية، 2017، ص06)

الجدول رقم 1: معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال السنوي (دج)	الحصيلة السنوية (الميزانية)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة Micro Entreprise	1 — 9	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة Petite – Entreprise	10 – 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	
مؤسسة متوسطة Moyenne Entreprise	50 – 250	بين 400 مليون و 04 ملايين	بين 200 و 01 مليار	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المواد 8-9-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص6.

للإشارة فإن المشرع الجزائري اعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكافة البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر سنة 2000 على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يركز هذا التعريف على ثلاثة معايير كمية وهي: عدد العمال، رقم الأعمال و مجموع الحصيلة السنوية، بالإضافة إلى معيار نوعي واحد ألا وهو معيار الاستقلالية.

➤ خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتميز هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص إيجابية تمكّن من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمشروعات الكبيرة، غير أن لها خصائص سلبية لا يمكن إغفالها ونذكر منها ما يلي:

- الخصائص الإيجابية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ **سهولة التأسيس:** حيث يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية أن يقيم مشروعاً خاصاً به، إذ أن تأسيس مشروع صغير أو متوسط سيكون أيسر من إنشاء مشروع كبير (برنوطي، 2005، ص07)، فهي لا تتطلب رؤوس أموالاً كبيرة لإنشائها، كما أنها تتميز ببساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها والتمويل غالباً ما يكون محلياً وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضاً لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان (Matray, 1999, p214)

- ✓ **الاستقلالية في الإدارة:** تتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في إتخاذ القرارات، هذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة. (جميعي، 2011، ص42)
- ✓ **سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي:** يتميز الهيكل التنظيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وبمستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المشروعات الكبيرة، لذلك تنسم فيها الإدارة بالمرونة والسهولة في إتخاذ القرار.
- ✓ **المرونة الكبيرة:** تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف. (حداد، 2006، ص03)
- ✓ **مركز للتدريب الذاتي:** طابع هذه المشروعات يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكها والعاملين بها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الأمر الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة لهم. (اسماعيل، عبد القادر، 2003، ص05)
- ✓ **القدرة على جلب المدخرات:** لا تواجه هذه المشاريع صعوبات كبيرة في توفير الأموال اللازمة، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامتها. وهذا ما يتلاءم مع ظروف الجزائر نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم. (جواد، 2007، ص86)
- **الخصائص السلبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** بالإضافة للخصائص الإيجابية التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هناك جملة من الخصائص السلبية ونذكر منها:
- ✓ **معدلات الفشل العالية:** من الخصائص السلبية لهذه المشاريع هو أنها أكثر عرضة لتهديد الفشل والموت أو التصفية من قبل المشاريع الكبيرة، والقائم على مدى حياتها، إلا أنه أعلى نسبيا في سنوات التأسيس الأولى، فحسب الدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مشروع صغير يُقام 50% منه لا يدوم لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منه يبقى لأكثر من 10 سنوات. (برنوطي، مرجع سابق الذكر، ص82)
- ✓ **نقص الخبرات الذاتية اللازمة:** حيث يُشكل نقصها السبب الرئيسي لفشل هذه المشاريع، عكس المشاريع الكبيرة التي تتوفر على خبرات متنوعة يتم تعيينها في مجالات العمل المختلفة يسودها جو من التنسيق وهذا ما تفتقده المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب على صاحب العمل الإلمام بالخبرات المتعلقة بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمشروع.

✓ انخفاض استخدام التكنولوجيا: تستخدم هذه المشاريع تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية و نقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة؛ ولا مستوى عالي من الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لطبيعة الصناعات التي تنتمي لهذا القطاع.

✓ انخفاض القدرة الذاتية على التوسع والتطور والتحديث: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المشروعات بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور والتحديث، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية و زيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدرتها على التوسع والتطور والتحديث. (جميعي، مرجع سابق الذكر، ص54)

➤ دور وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة: نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المشروعات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح وأساسي ويمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية: (سليمان، مرجع سابق الذكر، ص04)

➤ الدور الاقتصادي: يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

- **تأمين قوة العمل:** من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال، كثيفة العمل.
- **تعبئة الموارد المالية:** وذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات والأسر وبالتالي تجمع تلك الأموال، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم، وبالتالي تشكيل طاقات إضافية، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم والحفاظ على استقلاليتهم المالية ووحدهم.
- **رفع إنتاجية العامل:** وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وباستمرار لضمان السير الحسن للعمل، والسيطرة عليه نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات.
- **خلق الناتج المحلي الإجمالي:** يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي
- **نمو التجارة الخارجية:** تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير واستيراد.
- **توفير متطلبات السوق:** من السلع والخدمات، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية (المقاولة الباطنية).
- **حماية الطابع الصناعي المحلي:** في ظل التطورات الراهنة، وأمام انفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتجات والتي تؤثر على المنتجات المحلية، لذلك فإن هذه

المؤسسات تعمل على حماية منتجاتها عن طريق مراقبة الجودة، والتحكم في التكاليف ومحاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة، وبالتالي إذا استطاعت المؤسسة مواجهتها فإنها بذلك تستطيع حماية المنتجات المحلية.

➤ **الدور الاجتماعي:** تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي وإحداث تطورات على المستوى

الاجتماعي، ويمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية :

- القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل؛
- الحد من ظاهرة النزوح الريفي وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية؛ وبالتالي تقرب فرص التشغيل من سكان تلك المناطق الريفية وفي هذا الصدد يمكن للمشروعات الصغيرة أن تحقق ما يلي:

✓ القضاء على المشكلات الاجتماعية؛

✓ تحسين مستوى المعيشة في الريف؛

✓ الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية؛

✓ الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.

- **أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** إن لهذه المشاريع دور لا يستهان به في بناء وتعزيز الاقتصاد الجزائري، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنويعية، ففي ظل الإصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق، توسع نطاق الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فكانت بداية الاهتمام الفعلي بهذا القطاع بإنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، ومع انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وكذا توقيعها على ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 وسعت صلاحيات الوزارة الوصية مما أدى لوضع القانون التوجيهي لترقية هذه المؤسسات تحت رقم 01-18 في ديسمبر 2001. (ق.ت.ج.ر، 2001)

➤ **مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**

- **مفهوم التنمية الاقتصادية:** وتعرف على أنها: "العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية" (معروف، 2005، ص11)، كما تعرف على أنها: "العملية التي تعمل على زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجيته واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة" (نجيب ابراهيم، 2000، ص499).

وتعرفها الباحثة على أنها: "ذلك الجانب الذي تعمل دولة الجزائر على تنميته والاهتمام به باعتباره الركيزة الأساسية لتنمية مجتمعتها وتحسين ظروفه من خلال إنشاء جملة مشاريع مخططة وموجهة في مجالات متعددة تمكن من تطوير مستويات الإنتاج، وإنماء المهارات والطاقات البشرية وإستغلالها بشكل أفضل بما يحقق الرفاه والنمو".

➤ مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد الوطني بالجزائر

يلعب قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في نمو وازدهار الاقتصاد الجزائري، حيث تعمل جاهدة على توفير أكبر فرص للعمالة، والاحتفاظ بدور رائد في جميع قطاعات الصناعة في العديد من مناطق الجزائر وهو ما يعكس مساهمة هذا القطاع في مكافحة الفقر والتقليل من نسبة البطالة، ولقد أضحت تتعايش مع المؤسسات الصناعية الكبرى مما يسهم في انعاش الاقتصاد بشكل كبير وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أ- تلبية حاجيات السكان وتوطينهم: حي تهتم الجزائر بتوجيه الجهود التنموية نحو تأسيس وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لها علاقة مباشرة بتلبية الحاجيات الأساسية للسكان كمؤسسات قطاع البناء، مؤسسات الخدمات، الصناعية منها (النسيجية، الجلود، الغذائية...)، أو توجيه جهودها نحو استثماراتها الجديدة في الفروع التي تكون حكرا على المؤسسات الكبيرة خاصة في مجال (الصناعات الكيماوية، الصناعات الحديدية، الميكانيكية والكهربائية) والتي من شأنها تلبية الكثير من الاحتياجات السكانية والمساهمة في تحقيق استقرارهم والتقليل من هجرتهم مثل:

✓ **توفير مناصب الشغل:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مساهمة فعالة في حل مشكلة البطالة والفقر

وخلق فرص العمل بهدف إشباع حاجيات المجتمع الجزائري ومد الشركات الكبيرة بالعديد من السلع والخدمات.

✓ **مواجهة مشكلة البطالة:** حيث يتم الاعتماد على المشروعات الصغيرة في امتصاص جزء من البطالة وآثارها السيئة

والحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، وذلك عن طريق خلق فرص العمل للشباب والإناث ومختلف الفئات .

✓ **تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية:** حيث يساعد إنشاء هذا النوع من المشروعات وتوزيعها على مختلف

الفروع الصناعية في تحقيق التنوع الإقتصادي والصناعي ما يسهم في تلبية حاجيات السكان من مختلف السلع والخدمات على المستويين المحلي والوطني.

ب- تدعيم الصناعات الكبيرة: حيث تساهم هذه المشروعات في إنتاج الصناعات الكبيرة الأمر الذي يوسع فرص الاندماج في الأسواق، ارتفاع معدل التكامل الصناعي ما بين الفروع المختلفة.

ج- المساهمة في تطوير مختلف القطاعات: تتمتع الجزائر بإمكانيات طبيعية هائلة تشمل تنوع المحاصيل الزراعية، وثروة حيوانية لا بأس بها وقد سجلت الاحصائيات الأخيرة أن الجزائر تهتم بتنوع مختلف القطاعات

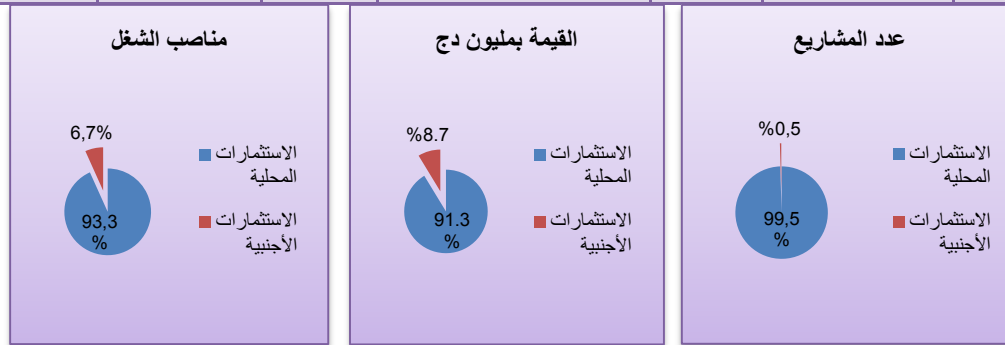
د-المساهمة في خلق القيمة المضافة: وتعتبر القيمة المضافة المحققة من طرف كل مشروع مصغر بمثابة معيار قياس فعلي لمدى حجم هذا المشروع من خلال مدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام PIB وبالتالي تسمح لنا هذه القيمة المضافة بتقييم الأهمية الاقتصادية لكل مشروع. وتسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توليد القيمة المضافة من خلال مقدار الإضافة التي تولدها هذه المشاريع وكذا حصتها في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل، فكلما كانت القيمة أكبر كلما دل ذلك على أهمية المشروع في توليد الدخل القومي.

الإطار التطبيقي للدراسة: (واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر).

وتشير آخر الإحصائيات بالجزائر لسنة 2018 والتي تم تحديثها في فبراير 2019 أن هذه الدولة قد قامت بإنجاز جملة من المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية، حيث بلغ مجموع هذه المشاريع 4125 مشروع بقيمة 1676149 مليون دينار جزائري وهو ما يعادل 143320 منصب شغل، كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم 1 : حصيلة المشروعات الاستثمارية المصرح بها في الجزائر:

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الاستثمارات المحلية	4105	%99.5	1530299	%91.3	133666	%93.3
الاستثمارات الأجنبية	20	%0.5	145850	%8.7	9654	%6.7
المجموع الكلي	4125	%100	1676149	%100	143320	%100



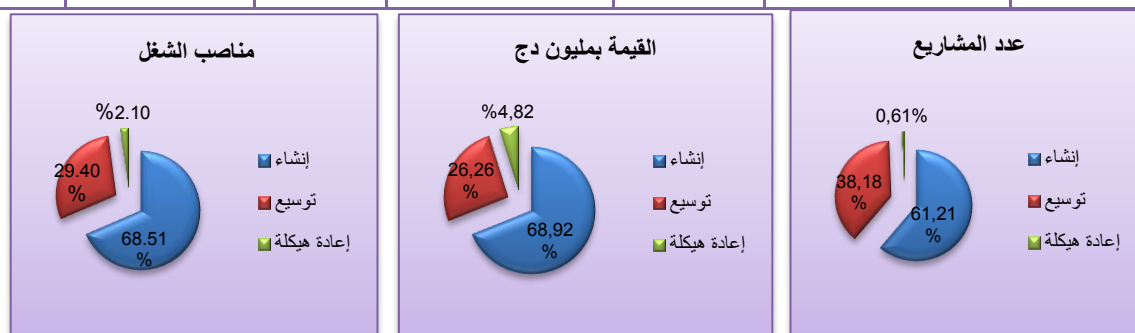
Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 31, février 2019.

ويتضح من خلال نتائج الإحصاء أنه تم إنجاز حوالي 4105 مشروع استثماري محلي في الجزائر وهو ما يعادل نسبة 99.5% من إجمالي عدد المشاريع، بقيمة تقدر بحوالي 1530299 مليون دج والذي ساهم في خلق ما نسبته 93.3% منصب شغل، في حين تم إنجاز حوالي 20 مشروع استثماري أجنبي والذي يعادل ما قيمته 0.5% من إجمالي

المشاريع الأجنبية المستثمر بها التي تم تمويلها بمبلغ يقدر بـ 145850 مليون دج، والذي ساهم في توفير ما نسبته 6.7% منصب شغل في الجزائر لسنة 2018.

الجدول رقم 2 : توزيع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع الاستثمار في الجزائر:

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
إنشاء	2525	61.21%	1155144	68.92%	98182	68.51%
توسيع	1575	38.18%	440184	26.26%	42134	29.40%
إعادة هيكلة	25	0.61%	80821	4.82%	3004	2.10%
المجموع	4125	100%	1676149	100%	143320	100%



Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de

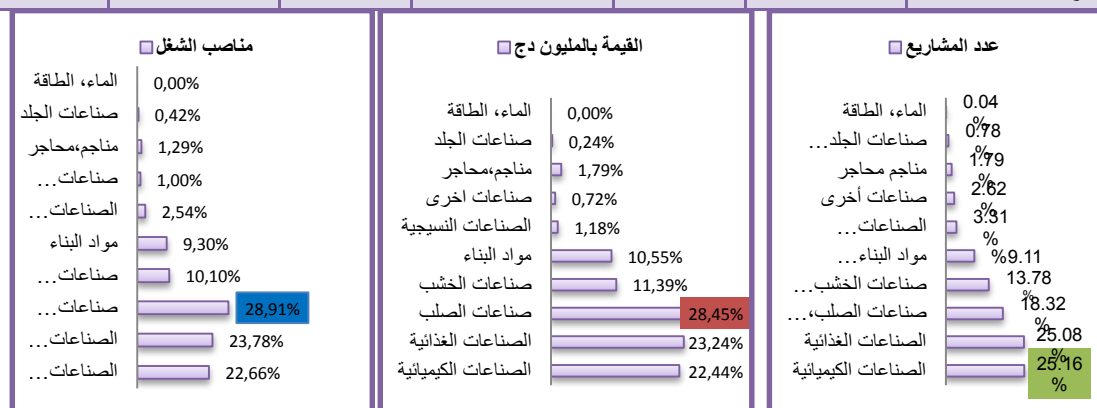
l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 31, février 2019.

تُشير النتائج أنه وبالرغم من تسجيل نسبة ضئيلة جدا من عملية إعادة الهيكلة بالجزائر خلال الفترات الأخيرة والتي قدرت بـ 0.61% ما يقابلها توفير معدل 2.10% من مناصب الشغل بقيمة مالية قدرت بـ 80821 مليون دينار جزائري أي مانسبته 4.82% من إجمالي القيمة، إلا أنها سمحت بتحقيق وإنشاء عدد معتبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحل محل المشاريع الكبيرة ما يشير إلى دورها الفعال في امتصاص البطالة واستيعاب حجم أكبر من العمالة، أين تم تسجيل ما نسبته 68.51% من مجموع عدد المناصب المتوفرة بهذه الفترة بقيمة مالية بلغت 1155144 مليون دينار جزائري، كما تُوضح النتائج أن هناك توجه نحو توسيع عدد معتبر من هذه المشاريع وفق الخصائص والمعايير القانونية وذلك بنسبة 38.18% ما يعكس دورها في تغطية الطلب المتزايد على العمل، حيث تم تسجيل ما نسبته 29.40% منصب شغل وذلك بقيمة مالية قدرها 440184 مليون دينار جزائري أي ما نسبته 26.26% من إجمالي القيمة المالية المتاحة.

الجدول رقم 3 : توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع الصناعة الفرعي في الجزائر:

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الصناعات الكيماوية،	577	25.16%	233059	22.44%	20895	22.66%

المطاط والبلاستيك						
الصناعات الغذائية	575	%25.08	241439	%23.24	21927	%23.78
صناعات الصلب، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية	420	%18.32	295499	%28.45	26654	%28.91
صناعات الخشب والفلين والورق والطباعة	316	%13.78	118307	%11.39	9317	%10.10
مواد البناء، الخزف والزجاج	209	%9.11	109614	%10.55	8578	%9.30
الصناعات النسيجية والملابس	76	%3.31	12241	%1.18	2340	%2.54
صناعات أخرى	60	%2.62	7493	%0.72	918	%1.00
مناجم، محاجر	41	%1.79	18570	%1.79	1191	%1.29
صناعات الجلد والأحذية	18	%0.78	2453	%0.24	389	%0.42
الماء والطاقة	1	%0.04	9	%0.00	2	%0.00
المجموع	4125	%100	1676149	%100	143320	%100



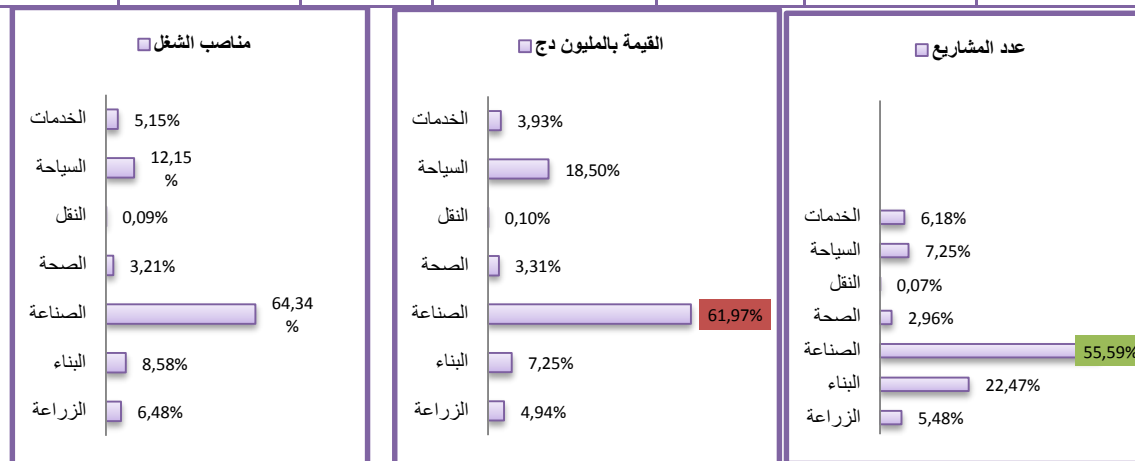
Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 31, février 2019.

يتضح من خلال النتائج أن أغلبية المشروعات كانت في فرع الصناعات الكيميائية، المطاط والبلاستيك، حيث بلغ عددها 577 مشروع، تليها الصناعات الغذائية التي بلغ عددها 575، ثم صناعات الصلب، المعدنية، الميكانيكية

والكهربائية والتي قدر عددها بـ 420 مشروع، وأيضا تم تسجيل 316 مشروع في إنتاج الخشب والورق و 209 مشروع في فرع البناء لتأتي بعدها باقي الفروع بنسب متفاوتة من مجموع 4125 مشروع والتي قدرت على التوالي بـ 25.16%، 25.08%، 18.32%، 13.78%، والتوجه نحو هذه المشاريع محدد في إطار برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أغلبيتها عبارة عن وحدات مدعمة ومكملة للمؤسسات العمومية خاصة تلك التي تنشط في القطاعات المذكورة أين استفادت من مبالغ مالية معتبرة قدرت بـ 233059، 241439، 295499، 118307 مليون دينار جزائري .

الجدول رقم 4 : توزيع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع النشاط في الجزائر:

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بالمليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الزراعة	266	5.48%	82833	4.94%	9292	6.48%
البناء	927	22.47%	121535	7.25%	12300	8.58%
الصناعة	2293	55.59%	1038684	61.97%	92211	64.34%
الصحة	122	2.96%	55478	3.31%	4601	3.21%
النقل	3	0.07%	1617	0.10%	132	0.09%
السياحة	299	7.25%	310079	18.50%	17407	12.15%
الخدمات	255	6.18%	65923	3.93%	7377	5.15%
المجموع	4125	100%	1676149	100%	143320	100%



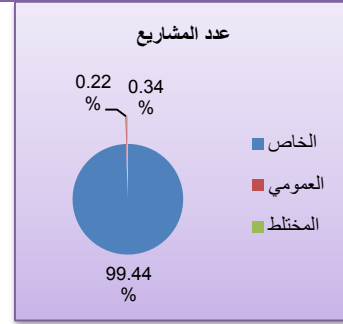
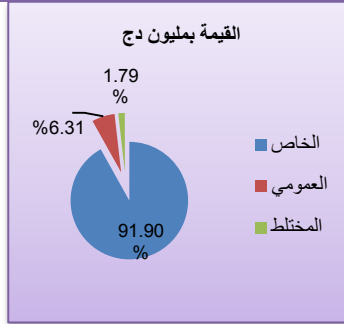
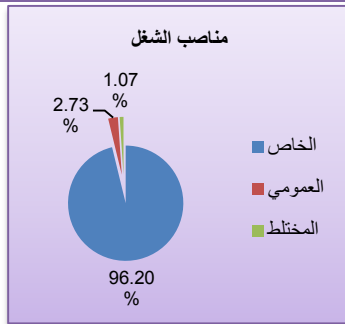
Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 31, février 2019.

تبين النتائج أن هناك تباين في توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط، حيث أن أكثرها نشاط في مجال الصناعة والبناء والتي بلغ عددها بالتوالي 2293، 927 مشروع ما يعادله نسبة 55.59%، 22.47% ما

يدل على سياسة دعم الدولة التي تهدف لتدارك التأخر في المشاريع المتعلقة بهذه القطاعات وذلك بتوفير قيم مالية تُقدر بـ 1038684، 121535 مليون دينار جزائري، كما سجلت النتائج الإحصائية عدد مقبول من هذه المشاريع ضمن قطاع السياحة، الفلاحة أو الزراعة، الخدمات والذي بإمكانه أن يمول العديد من الصناعات، مثل: صناعة الجلود، والنسيج وصناعة الحليب ومشتقاته... الخ، حيث بلغ عددها حوالي 299، 266، 255 أي ما يعادل 7.25%، 5.48%، 6.18% بمبالغ مالية قدرت بـ 310079، 82833، 65923 مليون دينار جزائري، وأخيرا قطاع الصحة والنقل بنسبة 2.96%، 0.07%.

الجدول رقم 5 : توزيع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب الحالة القانونية بالجزائر:

الحالة القانونية	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الخاص	4102	99.44%	1540373	91.90%	137877	96.20%
العمومي	14	0.34%	105703	6.31%	3912	2.73%
المختلط	9	0.22%	30073	1.79%	1531	1.07%
المجموع	4125	100%	1676149	100%	143320	100%

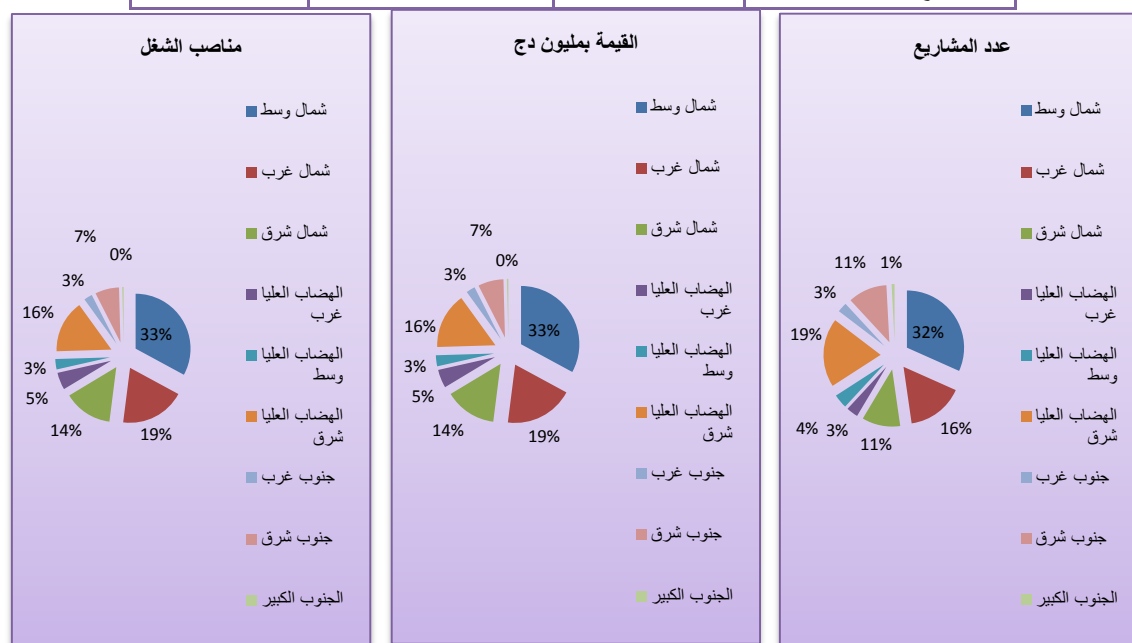


Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 31, février 2019.

يتضح من خلال النتائج أن العدد الإجمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة الأخيرة قد بلغ 4125 مشروع بهدف تحقيق التنمية وذلك بنسبة 99.44%، حيث كانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص والذي يساهم بما لا يقل عن 96.20% من إجمالي مناصب الشغل بتقدير مالي قدره 91.90% من إجمالي القيمة، أما المشاريع الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها 14 مشروع أي حوالي 0.34% من العدد الإجمالي للمشاريع، بالإضافة إلى أنها قد بلغت حوالي 9 مشاريع بالقطاع المختلط وهو ما يعادل 0.22% من إجمالي المشاريع، وهي نسب ضئيلة جدا مقارنة بمشروعات القطاع الخاص، حيث ساهمت في خلق مناصب الشغل بنسب تقدر بـ 2.73% و 1.07% على التوالي .

الجدول رقم 6 : توزيع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق في الجزائر:

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
شمال وسط	1298	551434	48687
شمال غرب	685	320347	25071
شمال شرق	444	240784	17850
الهضاب العليا غرب	136	85294	4034
الهضاب العليا وسط	164	51212	3600
الهضاب العليا شرق	798	260033	27624
جنوب غرب	113	41649	3478
جنوب شرق	453	118488	12150
الجنوب الكبير	34	6908	826
المجموع	4125	1676149	143320



Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 31, février 2019.

نلاحظ من خلال النتائج أن كل المناطق بالجزائر تحتوي على حجم معتبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقيم معتبرة، وهي تتوزع بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، حيث تتمركز أغليتها في الشمال وسط والهضاب العليا شرق والشمال الغربي والشرقي بنسب متتالية: 32%، 19%، 16%، 11% وهو ما ساهم في توفير نسب معتبرة

من مناصب الشغل بهذه المناطق والقضاء على البطالة فيها وتحسين مداخلها، والتي قدرت على التوالي بـ 33%، 16%، 19%، 14%، أما باقي المناطق فتستحوذ على نسب أقل من المشاريع ما يبين أن معظمها تكاد تنعدم فيها مناصب الشغل، مثل الجنوب الكبير، الجنوب الغربي، الشرقي، المضاب العليا غرب ووسط، وذلك بنسب ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 0%، 3%، 7% من إجمالي مناصب الشغل المتوفرة بالجزائر ما يعكس نسب البطالة المرتفع بهذه المدن.

➤ المشكلات والمعوقات التي تواجه تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

هناك بعض المعوقات المتعارف عليها والتي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، خاصة الجزائر منها، وتتداخل هذه المعوقات مع بعضها البعض مما يحول دون قيام هذه المشروعات بالدور المنوط بها، حيث تعاني من عدة معوقات تواجهها ابتداء من فترة التفكير في المشروع والانتهاج بالجوانب الإنتاجية و التسويقية، علاوة على المسائل المرتبطة بالجوانب القانونية وغير ذلك، ويتم حصر هذه المعوقات فيما يلي: (خبابة، 2013، ص 120)

✓ **المعوقات القانونية والتشريعية:** والتي تتمثل في غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص وهي تشكل القوانين النازمة لعمل هذه المشروعات كالتشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالإستيراد والتصدير وعدم توفر ضمان اجتماعي.

✓ **المعوقات المتعلقة بمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

✓ **المعوقات المالية المتعلقة بالتمويل:** وتعتبر المشكلة الرئيسية التي تعاني منها المشاريع، حيث لا شك أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، سواء الجديدة منها أو القائمة أنها تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتتحقق دخلا وربحا معقولين. (عرفة، 2011، ص 57)

وهناك العديد من المشكلات التمويلية التي تعيق أو تحد من سير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر نذكر منها، صعوبة الحصول على القروض بسبب:

✓ **تعقد الإجراءات الخاصة بالحصول عليها** ما يصعب على المستثمرين تحسيد مشاريعهم على أرض الواقع. (بركات،

دوباخ، 2011، ص 10)

✓ **وجود ضمانات تعجيزية** والتي تكون في بعض الأحيان غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع كاشتراط ضمانات عقارية أو عينية.

✓ **ارتفاع أسعار الفوائد أحيانا.**

✓ **عائق التسويق:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مشكل التسويق سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أي في مجال التسويق على المستوى المحلي والتصدير، ويعود ذلك أساسا إلى المنافسة التي تواجهها هذه المؤسسات من جانب المؤسسات الكبيرة في القطاعين العام والخاص.

✓ **المعوقات التكنولوجية:** تقف حجر عثرة أمام هذه المؤسسات وتحول بينها و بين الدخول إلى أسواق واسعة، الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة وحرمانها من الدخول إلى أسواق جديدة، فنقل التكنولوجيا والاستفادة من التطور الحاصل في هذا المجال يعد من أهم الآليات التي تزداد أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما تحتاجه هذه الأخيرة من آلات ومعدات تساعد على التكيف مع التغيرات الحاصلة في مجال نشاطها. (غدير، 2013، ص05)

وتجدر بنا الإشارة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في واقع الأمر لا يزال يعاني العديد من العراقيل في الجزائر مما يؤثر وبشكل كبير على دخول رؤوس الأموال الأجنبية وخلق المؤسسات الاقتصادية، وتمثل اشكالية تمويلها نسبة 25.09% من إجمالي معوقات هذا القطاع، إذ صُنفت الجزائر في جوان 2010 من قبل البنك العالمي في المرتبة 136 من 183 دولة من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقترضين.

كما أن إلقاء نظرة متفحصية على واقع قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الجزائر يُظهر أن هناك ضعفا في معالجة هذا القطاع وتفعيل دوره وذلك رغم المجهودات التي بُذلت ولا تزال، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى حقيقة مفادها أن الحديث عن تنمية هذا النوع من المشاريع لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الأخرى. بمعنى أن الخلل الحاصل في هذه القطاعات لابد أن ينعكس على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن معوقات التنمية بمفهومها الشامل وتناقضاتها تنعكس سلبا عليه.

هذا ويضيف (سليمان، 2016) بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كان ذلك عند الإنشاء (التأسيس) أو أثناء مباشرة نشاطها، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي: (سليمان، مرجع سابق الذكر، ص06)

- ✓ صعوبات الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع وتنفيذه.
- ✓ ارتفاع مساهمات أرباب العمل في مجال دفع مصاريف التأمين، مما أدى بأصحاب المشاريع بالامتناع على توظيف العمال أو التقليل من توظيفهم.
- ✓ ارتفاع معدلات الضريبة على رقم الأعمال، الدخل والأرباح.
- ✓ **الصعوبات الإدارية:** والتي تتمثل في جهل أو عدم التمكن من تقنيات التسيير فكثيرا من الأشخاص يلجئون إلى الخلط بين الأعمال الخاصة بهم والأعمال الخاصة بالمشروع، مما يؤدي إلى اختلاط الذمة المالية، أيضا نقص العمالة المدربة نظرا لارتفاع تكاليف التكوين. فالإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه العملية التنموية من خلال اتسامها بالروتين الملل والبيروقراطية، فالكثير من المشاريع غُطّلت كون أن نشاطها يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا. (غياط، بوقموم، 2008، ص138)

- ✓ **المعوقات التسويقية:** حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تسويقية تختلف باختلاف نوع المؤسسة والنشاط الذي تمارسه، والتي يمكن حصرها فيما يلي:
- ✓ انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المشاريع يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لها، نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية عن السوق وأذواق المستهلكين؛
- ✓ عدم توفير الدعم والحماية الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة من طرف المنتجات المستوردة، خاصة في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بانتهاج سياسة الإغراق. (جواد، مرجع سابق الذكر، ص104)
- ✓ نقص الخبرة في هذا المجال والإمكانيات والمعلومات وعدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لارتفاع تكاليفها (نصيرة، 2006، ص03)

✓ ظهور المنتجات البديلة باستمرار وبأقل التكاليف.

3. خاتمة

نستخلص من هذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد أضحت عنصرا حيويا ورائدا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر باعتبارها قطاعا منتجا للثروة وفضاءا حيويا لخلق فرص العمل والحد من نسب البطالة بها، ومنه فالرهان المستقبلي الجزائري يتضمن الترقية الحقيقية لاقتصادها، وذلك بمحاولة ضبط كل السياسات التي بإمكانها أن تؤثر على حركية الاقتصاد، من خلال وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قلب هذا المشروع الاقتصادي الذي يجب أن يأخذ اليوم بعين الاعتبار ما هو موجود اقتصاد السوق تحت مظلة العولمة.

كما تجدر بنا الإشارة إلى أن التحليل الإحصائي لهذه الدراسة والذي يدرس واقع وأهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، يبين محدودية مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب الشغل ببعض المناطق من الجزائر بالرغم من توفرها على إمكانيات وموارد جاهزة، خاصة الفلاحية والسياحية وكذا توفر قانون الاستثمار الذي يشجع ويسهل إعادة تأهيل وهيكلية هذا القطاع بما يتماشى مع الإصلاحات الأخيرة الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن السبب الراجع وراء هذا التقصير فهل ذلك يعود إلى السلطات المخولة لتشجيع هذه المبادرات واستقطاب المستثمرين أم يعود أصلا إلى غياب أصحاب الأفكار الاستثمارية. وهذا ما يوجب على دولة الجزائر تشجيع الاهتمام بهذا النوع من المشروعات و زيادة الاستثمار فيها نظرا لأهميتها المستدامة وقدرتها على التخفيف من حدة البطالة وذلك بتوفير مناصب عمل جديدة وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد زيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام.

➤ الاقتراحات والتوصيات

في اعتقادنا أن هذه المشاريع التي تشكل قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد من إزالة كل العقبات والصعوبات التي قد تعترضها، ذلك سنحاول تقديم بعض الاقتراحات أو التوصيات التي من شأنها أن تزيد من درجة الاهتمام بهذا القطاع وتثمينه بالشكل الأنسب ونذكر:

- مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في سبيل إيجاد السياسات القادرة على حماية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

- ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء هذه المشاريع؛

- ضرورة تجسيد التعاون والتفاعل الحقيقي وكذا التشاور والحوار بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية بهدف بناء إستراتيجية لتحديد وتطوير هذه المشروعات وجعلها فعالة؛

- ضرورة تكييف النظام المصرفي والمالي مع حاجيات هذا القطاع من أجل تطوير الاستثمار فيه وزيادة فعاليته الاقتصادية والاجتماعية؛

- تفعيل دور كل الهياكل والمؤسسات التي لها علاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (صندوق ضمان القروض، مشاتل المؤسسات ... إلخ)؛

- تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية والرقابة عليه من أجل تنميتها وجعلها أكثر استقراراً؛

- ضرورة إشراك الجامعات في دراسة وطرح المشاريع الإستثمارية، والتنسيق الدوري معها لتبني أفكار شبابها المستوفية للشروط والاستفادة منها؛

- تشجيع الاهتمام بقطاع الفلاحة كمدخل لتحقيق التنمية وتوفير الدعم اللازم للشباب كونهم يزخرون بمؤهلات تحتاج للاستقطاب والتدعيم؛

الهوامش والمصادر:

باللغة العربية:

- زيدان، رامي، (2009)، تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق.

- ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، (2018)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان.

- السعيد بريش، (2007)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر.

- سرحان سليمان، (2016)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، (المفاهيم - الأهداف - التقييم)، مركز النيل للإعلام بكفر الشيخ، مصر، 10 ماي.

- محمد عبد الحليم عمر، (2003)، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 25-28 ماي.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بالاعتماد على المواد 8-9-10، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11.
- سعاد نايف برونوطي، (2005)، إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- عمار جميعي، (2011)، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة باتنة.
- مناور حداد، (2006)، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي: 17-18 أفريل.
- خاوة إسماعيل وعطوي عبد القادر، (2003)، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 25-28 ماي.
- نبيل جواد، (2007)، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى.
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر (2001)، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 77، الصادرة في 15 ديسمبر.
- هوشيار معروف، (2005)، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، (2000)، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- عبد الله خبابة، (2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر.
- سيد سالم عرفة، (2011)، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية، عمان.
- ربيعة بركات وسعيدة دوباخ، (2011)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، يومي 18-19 ماي.
- سليمة أحمد غدير، (2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 06/05.
- شريف غياط ومحمد بوقموم، (2008)، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01.

-قوريش نصيرة، (2006)، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، يومي: 17-18 أفريل.
بالغة الأجنبية:

-Babu, J.S, (2008), “**Role & Functions of Micro Small and Medium Enterprises-Development Organisation**”, Study from on line, available: www.msmedikanpur.gov.in/msmedofunction.pd .

-James A. Wilcox, (2011), “**The Increasing Importance of Credit Unions in Small Business Lending, Study of Business Administration, from the United States government**”, on line ,available at: www.sba.gov/sites/default/files/files/rs387tot.pd.

-Meghana Ayyaganiand, (2003), “**Small and medium enterprises across the globe:A new data base**”,World Bank policy research working paper 3127, August, P 03.

-Luc Matray, (1999), «**les aides à la création d’Enterprise**», Revue d’économie financière, N°54, France, P 214.